

فهو متطهر

بهمه وكذا الواسطيون بالحرمات وشك في اليتم اخذ اليتم
 كما في الوصوه ولو ثبتت الطهارة والحديث وشك في السابق
 متها وفي البرازية يعلم انه يغسل عضو الكبد لا يعلم بعينه
 غسل رجله اليسرى لانه اخر العمل والى لبده بقدر الوصوه
 شيلا من ذكره يفتى وان كان يفتى كثيرا ولا يعلم انه
 بول اما لا يفتى لانه ويشرح فوجه والارادة بالقطعة
 للوسوسة وان بعد عنده عن الوصوه او علم ان يقول
 لا يفتى الحيلة انتهى ومن فروع ذلك ما لو كان لمزيد
 على عمر والى مثلا فبرهن عمر وعلي الا بالبرازية
 زيد على ان له عليه الف لم يفتى حتى يثبتوا انها حادثة
 بعد الالة او البرازية في وجود المحض فالاصل
 بها الطهارة يية وكذا قال الامام محمد جوهن فلا
 منه الصغار والعبيد بالايدي والرسنة والجر والوجه
 تجوز الوصوه منه فام يعلم به جاسسة وكذا ان الوصوه
 بتجسس طين الطرفات وفي المتلفظ فارة في كوز
 لا يذري انها كانت في الجوه لا يقضى بها والجوه
 بالشك وفي خزانة الاحل واي في ثوبه قد راو قد
 صلى فيه ولا يذري حتى اصابته يوردها من اخر الجوه
 والمغني من اخر وقتها انتهى فبقي احتياط عمليا الظاهر
 اكل اخر الليل وشك في طابوع الجوه صومعه لان الاصل
 بها الليل وكذا في الوفوف والافضل ان لا ياكل مع الشك

الاصول
 في طهارة
 الوضوء

اعترف وم

الشك اذا كان بصيرة علة او كانت الدليل مقبرة او مقبرة
 او كان في مكان لا يستثنى منها العجوان غلبت على طهارة
 طوبوع لا ياكل فان استثنى له شي لا تصاحبه
 في طهارته الرواية ولو طهرها اكل بعدها فحصى ولا كفارة
 ولو شك في العزوب لم ياكل لان الاصل فيها انها زانم
 يستثنى له شي فحصى وفي الكفارة زوايات وعامة
 في الشرح من الوصوه اذ عمت المفردة عدم وصول النفقة
 والكسوة المفردتين في ملة مكية فاقول لعلان
 الاصل بغاؤها في ذمته كالمذنبون اذا عدى دفع الذم
 وانكر الدين ولو اختلف الزوجان في المكنى من الوطى
 فالقول للمذكرة لان الاصل عنده ولو اختلفا في
 الشكوت والذلا فالقول لعلان الاصل عدم الرضى
 ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لعلان
 الاصل عدمه ولو كانتا عدا فالقول له لانه يملك
 الانشاء فبذلك الاحتمار اختلف المتبايعان في الطلج
 فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان يتنا فبذلك يذري
 الاكراه او في وعليه الفتوى كما في البرازية ولو اذرى
 المشترى ان اللطم مبيته او ذبيحة مجوسى وانك البايغ
 لم اره لان فتمتضى قولهم القول بلذرى التطلات لكونه
 منكرا اصل المبيع ان ينزل قول المشترى باعتهما ان
 الشاة في حال حيايتها محرمة فالمشترى يملك باصل